

39 مليار دولار ديون مستحقة على مصر قبل يوليو 2025



الاثنين 21 أكتوبر 2024 06:25 م

في ظل الأزمات الاقتصادية المتلاحقة التي تضرب العالم، تخرج مصر اليوم بمطالبات غير مسبقة لتسديد 39 مليار دولار حتى يوليو 2025.

يأتي ذلك في وقت تتجه فيه حكومة الانقلاب نحو تسريع وتيرة صفقات البيع والخصخصة للبنوك والمرافق الحكومية، مما يثير تساؤلات عديدة حول دوافع هذه الخطوات وما قد تحمله من تداعيات مستقبلية على الاقتصاد المصري

مشهد اقتصادي متأزم

تعيش مصر أوقاً عصيبة على الصعيد الاقتصادي، حيث تصاعدت حدة الضغوط المالية بفعل الأزمات العالمية والمحلية هذا الضغط المتزايد دفع الحكومة إلى إعادة تقييم استراتيجياتها الاقتصادية، وتحديدًا في مجال الخصخصة وبيع الأصول

في هذا السياق، يبدو أن بيع الأصول الحكومية بات الخيار الأكثر إلحاحًا، في مسعى لتأمين السيولة النقدية اللازمة لسداد الالتزامات الخارجية المتزايدة

لماذا الخصخصة الآن؟

السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا تتسارع الحكومة في إتمام صفقات الخصخصة في هذا الوقت بالتحديد؟ الإجابة تكمن في عدة عوامل مترابطة

أولاً، الحاجة الملحة لتوفير سيولة نقدية تساهم في الوفاء بالالتزامات الدولية ثانياً، الفشل المستمر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي يفرض على الحكومة إعادة هيكلة اقتصادها، مما يجعل الخصخصة أحد الحلول المطروحة

القلق من العواقب

لا يمكننا تجاهل القلق الكبير الذي يعتري المواطنين والمحليين الاقتصاديين بشأن هذه السياسات فخصخصة المرافق الحيوية مثل المياه والكهرباء قد تؤدي إلى ارتفاع الأسعار،

مما يزيد من معاناة الطبقات الفقيرة والمتوسطة كما أن بيع البنوك الحكومية يشكل تهديدًا لاستقرار القطاع المالي، حيث قد يؤدي إلى تدني مستوى الخدمات المصرفية وزيادة الفجوة في الوصول إلى التمويل

أزمة الثقة

المستثمرون، سواء المحليون أو الأجانب، يتساءلون عن جدوى استثمارهم في بيئة تتسم بعدم الاستقرار أزمة الثقة هذه تعقد جهود الحكومة لجذب الاستثمارات، وهو ما يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي

لذا، يبدو أن التوجه نحو الخصخصة يمثل محاولة يائسة لاستعادة هذه الثقة، رغم أن المخاطر التي ترافق هذا الخيار قد تكون مدمرة على المدى البعيد

آراء الخبراء

يؤكد عدد من الخبراء أن الخصخصة ليست الحل السحري، بل هي إجراء ينبغي أن يُنظر إليه كجزء من استراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي

يقول أحد الاقتصاديين البارزين: “الحكومة تحتاج إلى إعادة التفكير في نهجها الخصخصة قد توفر سيولة قصيرة الأجل، لكنها لن تحل المشاكل الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاد المصري”

ماذا عن البدائل؟

عوضًا عن الاستسلام لضغوط الخصخصة، يجب على الحكومة المصرية استكشاف بدائل أكثر استدامة، مثل تحسين إدارة الأصول الحكومية ورفع كفاءة الخدمات العامة

يمكن أن تساهم هذه الإجراءات في تحسين الوضع المالي دون الحاجة إلى بيع الأصول، مما يحافظ على الاستقرار الاقتصادي ويعزز الثقة لدى المواطنين والمستثمرين على حد سواء

ومع اقتراب موعد سداد الدفعات الكبرى، يبدو أن مصر على حافة اتخاذ قرارات مصيرية قد تُغير مسار تاريخها الاقتصادي فبينما يبدو أن الخصخصة تُعتبر الحل الأسهل والأكثر إلحاحًا،

تظل التحديات قائمة إن مستقبل مصر يعتمد على قدرة الحكومة على موازنة الأهداف المالية مع الحفاظ على مصالح المواطنين، وضمان استدامة الاقتصاد في مواجهة الأزمات المتزايدة

ويبقى السؤال مفتوحًا: هل ستكون الخصخصة هي الطريق نحو الانتعاش الاقتصادي، أم ستفتح أبوابًا جديدة للأزمات والمخاطر؟ المؤكد أن الشهور المقبلة ستكشف لنا عن الإجابات، لكن الأهم هو أن يتحلى صناع القرار بالشجاعة اللازمة لتوجيه الاقتصاد نحو المسار

الصحيح